التطورات السياسية في العراق خلال فترة الانتداب البريطاني

فارس محمود فرج حسين
- كلية التربية

أولاً- الاحتلال البريطاني للعراق عام ١٩١٤ :

لتأريخ العراق المعاصر أهمية كبيرة من خلال التطورات والأحداث السياسية التي وقعت فيه، لاسيما في فترة الانتداب البريطاني ١٩٢٠ – ١٩٣٢. كونها حقبة تشكل أهمية خاصة في تاريخه.

يعد الوجود البريطاني في العراق قديما، فقد اكتسب أهمية كبرى في السياسة البريطانية منذ القرن السابع عشر، من خلال الشركات التجارية البريطانية التي انتشرت في مناطق واسعة من الدول الخاضعة للسيطرة العثمانية، لاسيما في العراق. ومارست دوراً بارزاً في توسيع وتثبيت النفوذ التجاري والسياسي البريطاني فيه. ولاقت البضائع البريطانية المصدرة الى العراق إقبالاً واسعاً من قبل التجار العراقيين في مختلف أنحاء البلاد.

وعلى الرغم من التنافس بين الدول الأوربية على سوق العراق، فقد أسست أول محطة تجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية في البصرة عام ١٦٣٤ نتيجة لذلك النشاط، وكانت اساساً تبعا للمصالح الاقتصادية البريطانية في العراق فيما بعد.

استمر الحال على ذلك حتى تم تعيين أول مقيمية بريطانية في البصرة عام ١٧٦٤ للأشراف على المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق التي أخذت تنمو وتتوسع بشكل أكبر من السابق، ولتنتقل فيما بعد إلى بغداد عام ١٧٩٨ ولتحل محل مقيمية البصرة عام ١٨١٠، بعد ان هددت من قبل الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨. فقد كان أمن المستعمرات البريطانية في المنطقة من الأولويات الرئيسة للسياسة البريطانية إلى جانب مصالحها الاقتصادية الواسعة وجعلت من العراق منطقة نفوذ سياسي وتجاري بريطاني في المنطقة[١].

ومما ساعد على ذلك قيام الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب في ٥/تشرين الثاني/١٩١٤ بجانب الدول المعادية لبريطانيا (دول الوسط) وذلك تنفيذاً للمعاهدة السرية المعقودة بين الدولة العثمانية وألمانيا في ٢/اب/١٩١٤.الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى دراسة ذلك التطور مع حكومة الهند، وتأكدت من قدرة الدولة العثمانية على إيصال النفوذ الألماني إلى العراق، وتهديد النفوذ البريطاني في الخليج العربي [٢]، فكان الاحتلال العسكري البريطاني للعراق في عام ١٩١٤ من الأهداف الرئيسة لها، مستخدمةً مختلف الوسائل فيما بعد لإطالة وجودها في العراق [٣]. فأصدرت الحكومة

البريطانية على أثر ذلك أمراً لقواتها العسكرية المتمركزة في الخليج العربي بالتوجه إلى العراق واحتلاله، مزودة قواتها بالمعلومات اللازمة عن طبيعة العراق الجغرافية والعشائرية، فضلاً عن حجم القوات العثمانية ونقاط تمركزها فيه لاسيما في البصرة منها، فنزلت في الفاو ليلة ٦-٧/تشرين الثاني/١٩١٤، وواصلت تقدمها واحتلت البصرة يوم ٢٢ منه، والعمارة في ٢/حزيران/١٩١٥، والناصرية في ٢٥/اب/١٩١٥، والكوت عام ١٩١٦. مكملةً بذلك احتلال مناطق جنوب العراق. وشجعها ذلك على التقدم نحو بغداد واحتلالها يوم١١/اذار/١٩١٧.

كان لاحتلال بغداد آثاره السلبية السياسية والعسكرية و على الوجود العثماني في مناطق العراق الأخرى، فأكملت القوات البريطانية احتلالها لمدن العراق الواحدة تلو الأخرى، حتى وصلت إلى مسافة ١٢ ميلاً جنوب مدينة الموصل. وعقدت هدنة مندروس لوقف النار مع القوات العثمانية يوم٣٠/تشرين الاول/١٩١٨. وأكملت القوات البريطانية على أثرها احتلالها لمدينة الموصل في٨/تشرين الثاني/١٩١٨ ورفعت العلم البريطاني عليها[٤].

وبذلك أصبح العراق بأكمله خاضعاً للاحتلال البريطاني، الذي عمل على وضع السلطة المطلقة بيد القيادة العسكرية البريطانية والإدارة المدنية التي كانت خاضعة للحكومة البريطانية – الهندية.وتولى الإدارة البريطانية المدنية في العراق السير (أرنولد ولسن) Arnold Willson، اللذي عمل على إحلال الموظفين البريطانيين محل الموظفين العثمانيين السابقين، كما أعيد تنظيم الإدارة والقضاء على الطراز الهندي. وبذلك تحول العراق فعلاً إلى أحد أقاليم الهند – البريطانية. بدلاً من أحد أقاليم الدولة العثمانية، وخرج من احتلال ودخل في احتلال آخر،كان أسوأ من سابقه من حيث الطريقة والأسلوب الإدارة[٥].

قامت السلطة البريطانية بتطبيق القوانين المدنية والتجارية والجنائية المعمول بها في الهند، على أساس أن تلك القوانين ليست ببعيدة عن القوانين العثمانية التي كان معمول بها سابقاً، والواقع أنها كانت أبعد عن ملاءمتها لروح البلاد وبيئتها[٦]. وزادت معاناة العراقيين في فترة ما بعد الحرب، بسبب السياسة التي اتبعها الاحتلال وتعطيله للمشاريع، فضلاً عن إرغام آلاف الفلاحين العراقيين على ترك أراضيهم والانخراط بأعمال السخرة لإنشاء المواقع العسكرية للجيش البريطاني، ونتيجة لذلك فقد دمرت مساحات زراعية واسعة وشكل ذلك نقصاً كبيراً في المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، فضلاً عن تفشي الجوع وأرتفاع الأسعار[٧].

وهكذا يمكننا القول أن الأطماع البريطانية في العراق قد تحققت على شكل مراحل ابتدأتها الشركات التجارية والدبلوماسية البريطانية، مما يعكس مدى أهمية العراق الإستراتيجية في السياسة الاستعمارية البريطانية.

وقد أدرك الوطنيون العراقيون هدف السياسة البريطانية من وراء استمرار السيطرة البريطانية المباشرة، وعدم تنفيذها للوعود التي أعطتها للعرب والعراقيين على نحو خاص للحصول على الوحدة والإستقلال. لذا قاموا بتصعيد المقاومة ضد الاحتلال البريطاني، واتخذوا من التظاهرات والانتفاضات والثورات وسائل مهمة لمقاومته، بغية الحصول على الاستقلال التام[٨]. وقد أدت الحرب العالمية الأولى إلى تبدل جذري في النظام السياسي وفي العلاقات الدولية، وأحدثت تغييراً في موازين القوى، وسقطت دول كألمانيا والدولة العثمانية. وقسم العالم على مناطق نفوذ جديدة، حصلت فيه الدول المنتصرة في الحرب على الحصة الكبرى، كما حصل بعد ذلك حين استحوذت بريطانيا على العراق من قبل عصبة الأمم وقبولها به، لكن في المقابل كان من نتائج الحرب أنها عمقت الوعي القومي الوطني لدى الشعوب المستعمرة من قبل الدول الأستعمارية التي هزمت في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨[٩].

ثانياً - فرض الانتداب البريطاني وقيام الحكم الملكي في العراق:

على الرغم من الوعود البريطانية للعرب والعراقيين في الوحدة والاستقلال، أصدر مؤتمر سان ريمو قراره في ٢٥/نيسان/١٩٢٠ بوضع العراق تحت الإنتداب البريطاني، واعلنته بريطانيا يوم ٣/ايار/١٩٢٠، ونشرته في الصحف الرسمية التابعة لها، ومن هذا يظهر أن بريطانيا كانت تستهدف البقاء في العراق.

كانت كلمة الانتداب بنظر أغلب العراقيين كلمة بغيضة، وعدوها غطاءً لبقاء الاستعمار[١٠]. فقد جاء في المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم الخاصة بالانتداب ما يأتي ((إن بعض الشعوب التي كانت تعود سابقاً إلى الإمبراطورية العثمانية وصلت إلى درجة من التطور بحيث يمكن أن يعترف بوجودها كأمم مستقلة. بشرط أن توجه حكمها نصائح ومساعدة الدول المتقدمة إلى الوقت الذي تصبح فيه أهلاً لأن تقود نفسها. ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الشعوب بنظر الاعتبار قبل أي شيء آخر عند اختيار الدولة المنتدبة))[١١].

ونتيجة لفرض الانتداب البريطاني والضغط العسكري والسياسي والاقتصادي الذي مارسه البريطانيون في العراق أثناء مرحلة الاحتلال، قامت انتفاضات متعددة في مختلف أنحاء البلاد، توجت بثورة العشرين يوم ٣٠/حزيران/١٩٢٠ والتي استمرت عدة أشهر[١٢]. نجح العراقيون من خلالها بمقاومة القوات البريطانية المتفوقة عليهم، على الرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين من النواحي الاقتصادية والعسكرية، وقلة اسلحة العراقيين وبساطتها وبخبرة ضعيفة في قواعد الحرب الحديثة، مقارنةً بالأسلحة الحديثة لأقوى جيش دولة استعمارية في تلك الحقبة [١٣].

أدركت الحكومة البريطانية وبصورة خاصة بعد ثورة العشرين بعدم قدرتها على حكم العراق بصورة مباشرة، بسبب خسائرها المادية والبشرية

الكبيرة التي تكبدتها أثناء الثورة والانتفاضات التي سبقتها. فسارعت إلى تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد في ٢٥/تشرين الأول/١٩٢٠ [١٤]. ويمكن القول أنها أول حكومة وطنية نشأت في تاريخ العراق المعاصر، بعد ذلك أخذت الحكومة البريطانية تبحث عن ملك لتضعه على رأس تلك الحكومة، يحظى بثقة الرأي العام لتولي عرش العراق. وصادف في تلك الأثناء سقوط الحكم العربي الهاشمي بقيادة الملك فيصل الأول في سوريا الذي فقد عرشه على أيدي الفرنسيين يوم ٢٤/تموز/١٩٢٠، فأخذت بريطانيا تعمل على وضعه على عرش العراق بدلاً من عرشه المفقود. لاعتقادها أن فيصل لن يعترض على تنفيذ مشاريعها المستقبلية الخاصة بالمنطقة العربية، فضلاً عن أن التقارير البريطانية الواردة من العراق كانت تشير إلى عدم ممانعة العراقيين لزعامة الأسرة الهاشمية، لاسيما الملك فيصل [١٥].

ومما يؤكد صحة تلك التقارير ما ذكره السيد علي البازركان وهو أحد قادة ثورة العشرين في كتاب (الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية) أنه حين التقى بالشريف حسين والد الملك فيصل الأول في مكة بعد ثورة العشرين بفترة قصيرة، بأن الشريف حسين عرض عليه مذكرة وردته من أهالي بغداد، وقد قال مرسلوها فيها ((نرجو إرسال نجلكم الملك فيصل إلى العراق ليكون ملكاً دستورياً، منتظرين تشريفه))[١٦]. لذلك اعتبرته بريطانيا من أقوى المرشحين لسمعته الطيبة والمكانة الممتازة التي يحظى بها الملك فيصل لانتسابه إلى البيت الهاشمي الذي يعد من أفضل البيوت العربية وأشرفها، لانتسابه إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن أنه أحد أولاد الشريف حسين الذي تزعم الثورة العربية ضد الدولة العثمانية عام ١٩١٦، فضلاً عن صلته القوية بالكثير من الضباط العراقيين الذين شاركوا في الثورة العربية.

مهدت بريطانيا لذلك من خلال عقد مؤتمر القاهرة في ١٢/اذار/١٩٢١ لبحث مسألة شخصية من يتولى حكم العراق، إضافة إلى سعيها لتقليل النفقات البريطانية في الشرق الأوسط ومسائل أخرى. وحضر المؤتمر الممثلون البريطانيون من مختلف دول الشرق الأوسط [١٧]. كما ألقى وزير المستعمرات البريطانية (تشرشل) Tchirchil بياناً في مجلس العموم البريطاني في ١٤/حزيران/١٩٢١، عن أعمال مؤتمر القاهرة وقراراته، وأشار بصورة واضحة أن فيصل هو الذي يجب أن يتبوأ عرش العراق [١٨]. كما أعلن في البيان نفسه أن حكومته قد بلغت فيصل بعدم معارضتها له في مسألة ترشيحه، وأنها تؤيده في حالة انتخابه، وهو الآن في طريقه إلى البصرة،ووصل الأمير فيصل إلى بغداد يوم ٢٩/حزيران/١٩٢١. فقررت الحكومة العراقية المناداة بفيصل ملكاً على العراق يوم ١١/تموز/١٩٢١، على أن تكون حكومته دستورية نيابية مقيدة بالقانون، وقد تم إجراء استفتاء عام بطريقة المضابط على أثر ذلك للتأكد من رغبة الشعب به، وكانت النتيجة أن ٩٧٪ من السكان بايعوا

الأمير فيصل وارتضوه ملكاً عليهم. فأجريت له حفلة التتويج على العرش يوم ٢٣/اب/١٩٢١ في بغداد [١٩].

يعد تتويج الملك فيصل الأول فاتحة عهد جديد في تأريخ العراق، فمن الناحية الداخلية كان على المملكة الجديدة أن تعمل على رفع المستوى الثقافي والحضاري للسكان، الموروث من العهد العثماني، فضلاً عن نشر الأمن والنظام في البلاد. أما من الناحية الخارجية فكانت تدور حول مشاكل العراق وطبيعة علاقاته مع بريطانيا، وقد عمل الملك فيصل على حفظ التوازن بين الطرفين، ويعتقد بعدم تقاطع المصالح العراقية والبريطانية، والعمل على كسب الجانب البريطاني من أجل تحقيق أماني العراق الوطنية في الاستقلال، وكان يشجع المعارضة ضده من أجل الحصول على شروط أفضل في مفاوضاته مع بريطانيا، وفي الوقت نفسه وقف موقف المعارضة من الذين غالوا في الوطنية، ولم يرضوا عن أية معاهدة عراقية بريطانية تخلو من الاعتراف باستقلال العراق التام[٢٠].

ثالثاً- المعاهدة العراقية ـ البريطانية عام ١٩٢٢:

لم يمض على حفل تتويج الملك فيصل طويلاً حتى شرعت بريطانيا بتفاهم مع الحكومة العراقية، لعقد معاهدة بين الطرفين، لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية. وكانت عدة جوانب منها عبارة عن نسخة مكررة من الأنتداب، تستهدف توطيد النفوذ البريطاني في العراق. وكانت الحكومة العراقية قد استقالت بعد تتويج الملك فيصل، وألفها للمرة الثانية عبد الرحمن النقيب. وبعد الاطلاع على مسودة المعاهدة، أدركت الوزارة خطورة المسؤولية الملقاة على عاتقها، وأدركت أن الحكومة البريطانية تتصرف من منطلق سلطتها الانتدابية، وتريد إفراغ بنود الانتداب في قالب معاهدة. أما الحكومة العراقية فكانت تريد إحلال المعاهدة محل الانتداب، في حين كانت الحكومة البريطانية تسعى إلى ربط العراق بمشيئتها وليس بمشورتها[٢١].

أدى ذلك إلى زيادة حركة المعارضة الوطنية للأنتداب البريطاني، وتنامي قواها، لاسيما ما تسرب من تفصيلات عن سير المفاوضات إلى الرأي العام، مؤكدة تمسك الحكومة البريطانية بفكرة الانتداب. فوقف العراقيون ضد ذلك التوجه، وأزداد الوضع صعوبة وازداد عنف الحركة الوطنية ونشطت صحفها بشكل واضح خلال هذه المدة، لاسيما حين سمعت برفض بريطانيا تضمين المعاهدة تصريحاً بإنهاء الانتداب. مما أدى إلى ترك الملك فيصل المفاوضات ومؤازرة الوزارة له. وطالبت الصحف العراقية بمقالاتها بالاستقلال الناجز التام ولا تشوبه شائبة الوصاية[٢٢].

وعلى الرغم من معارضة الحركة الوطنية الشديدة للمعاهدة من قبل أحزابها وقواها، استغل المندوب السامي البريطاني السير(برسي كوكس) Bersy cox فرصة المظاهرات ضد المعاهدة في آب ١٩٢٢ واستقالة وزارة

عبد الرحمن النقيب، ومرض الملك فيصل بالتنكيل بقادة الحركة الوطنية من خلال توليه السلطة للمحافظة على الأمن، فقام بنفيهم خارج العراق وألغى الأحزاب الوطنية وغلق صحفها، وقصفت الطائرات البريطانية المناطق والعشائر التي حركها قادة الحركة الوطنية للوقوف بوجه تلك المعاهدة[٢٣]. وافقت الوزارة العراقية على المعاهدة ووقعتها في ١٠/تشرين الأول/١٩٢٢، وقد وضعت تلك المعاهدة باللغتين الإنكليزية والعربية وودعتا في خزانة سجلات الحكومة البريطانية[٢٤].

رابعاً- تشكيل المجلس التأسيسي العراقي :

لقد ألزم نظام الانتداب الحكومة البريطانية بوضع قانون أساسي للعراق، بمشورة حكومة وطنيه في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات. ثم جاءت توصيات الحكومة البريطانية في ١٧/حزيران/١٩٢٢ بأن يلتئم مؤتمر عراقي (مجلس تأسيسي) ممثل لجميع أهالي العراق.ينتخب أعضاؤه باختيارهم، وتؤخذ استشارته في إقرار ذلك القانون. فقد كان الوطنيون يأملون من انعقاد المجلس تقرير شكل الحكم وترسيخ المؤسسات الدستورية التي تكفل سيادة البلاد وتحدد العلاقة مع بريطانيا، بينما كانت بريطانيا تأمل أن يكون المجلس مجالاً لترسيخ أساليب أدارتها وسياستها في العراق على ضوء ما تضمنته نصوص المعاهدة[٢٥].

وأصدرت الحكومة العراقية في ١٩/تشرين الأول/١٩٢٢ أمراً بتأليف المجلس التأسيسي بناءً على قرار مجلس الوزراء. وحدد للمجلس التأسيسي أن يقرر دستور البلاد (القانون الأساسي) وقانون انتخاب مجلس النواب وإبرام والمعاهدة العراقية- البريطانية. كما حدد موعد الانتخابات يوم ٢٤/تشرين الأول/١٩٢٢، وعهد إلى وزارة الداخلية تنفيذ ذلك الأمر[٢٦].

وما كادت نصوص المعاهدة وملحقاتها تنشر، حتى عم السخط مختلف أنحاء العراق، لاسيما بين علماء الدين وقادة الحركة الوطنية. الذين دعوا إلى وجوب إفشال المعاهدة، ومقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي. وأصدر رجال الدين فتاوى بتحريم الانتداب وإجراء الانتخابات التي تهدف إلى تشكيل المجلس التأسيسي الذي سيؤكد سلطة بريطانيا على العراق.

حاول الملك فيصل الأول التوفيق ما بين أرضاء السلطات البريطانية وإرضاء قادة الحركة الوطنية وعلماء الدين بشتى الوسائل، والعمل على تقريب وجهات النظر وجمع الكلمة بين قادة الحركة الوطنية وعلماء الدين من جهة و بين الحكومة العراقية التي كانت تتعرض لضغوطات المندوب السامي البريطاني من جهة اخرى[٢٧]. إلا أنه لم ينجح في ذلك، وقدم قادة الحركة الوطنية مطالبهم من أجل المشاركة في العملية السياسية، متمثلةً بإلغاء نظام الانتداب وإقصاء المستشارين البريطانيين وعودة المنفيين العراقيين السياسيين، فضلاً عن إعلان حرية الرأي والنشر والاجتماع، وقد نجحت الحركة الوطنية

في مقاطعتها للانتخابات،اذ فشلت عملية تسجيل الناخبين ورفض أعضاء لجان التفتيش تنفيذ التزاماتهم الخاصة بالتحقق من قوائم التسجيل وتوقيعها نتيجة لضغط الرأي العام. فأجبرت على أثر ذلك السلطات البريطانية إلى التراجع ووقعت مع الحكومة العراقية في ٣٠/نيسان/١٩٢٣ اتفاقية تعديل لمعاهدة ١٩٢٢ والحق بها، كان أهمها تقليص مدة نفاذ المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات، على أن تبدأ بعد إنهاءها محادثات لعقد معاهدة جديدة[٢٨].

بقيت مع ذلك آثار الاستياء العام وعدم الرضا في العراق عما تمخضت عنه التعديلات الجديدة للاتفاقية وقامت في بغداد مظاهرات معادية لسلطات الاحتلال البريطاني مطالبة بالاستمرار في مقاطعة الانتخابات. فعملت الحكومة العراقية على ضم ممثلين من الموالين لها عن المناطق الرافضة للانتخابات لمصالحتها.وهكذا تمكنت من إجراء الانتخابات في ٢٥/شباط/١٩٢٤[٢٩]. وبعد يومين من إجراء الانتخابات افتتح الملك فيصل الأول المجلس في ٢٧/اذار/١٩٢٤، وحددت مهماته بثلاث نقاط رئيسية، أهمها:

١- البت في المعاهدة العراقية -البريطانية

٢- سن الدستور

٣- تشريع قانون انتخابات المجلس النيابي

تخللت جلسات المجلس مناقشات متكررة وجهت فيها انتقادات شديدة للمعاهدة والاتفاقية الملحقة بها [٣٠]. وخوفاً من نتائج تأخير آخر قررت الحكومة البريطانية طرح قضية الانتداب أمام مجلس عصبة الأمم وتهديد الحكومة العراقية وإبلاغها في حالة عدم إقرارها للمعاهدة خلال عدة أيام فإن المعاهدة ستكون مرفوضة، وأن بيان الحكومة البريطانية الذي قدم إلى مجلس العصبة سوف يعدل طبقاً لذلك.

وتم إبلاغ الحكومة العراقية ورئيس المجلس التأسيسي بأن القضية لا يمكن تأجيلها، حتى قاما بجمع أعضاء المجلس التأسيسي بأسرع ما يمكن، وعقد جلسة حضرها ٦٩ عضواً من مجموع ١٠٠ عضواً.تم في حينها التصويت بالأكثرية على التصديق على المعاهدة. فضلاً عن مناقشة وضع الدستور الذي عرضته الحكومة العراقية على المجلس التأسيسي وتم القبول به والتصويت عليه بعد إجراء عدة تغييرات عليه، إضافة إلى التصويت على قانون انتخابات المجلس النيابي[٣١]. وأبلغت الحكومة البريطانية في ٢٠/ايلول/١٩٢٤ مجلس عصبة الأمم موافقتها على إبدال انتدابها على العراق بمعاهده أفرغ فيها نظام الانتداب وشروطه. وطالبت المجلس بالموافقة على ذلك. وفي ٢٧ منه رفعت الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم المعاهدة والاتفاقيات المتفرعة منها.فأبدت عصبة الأمم موافقتها على ذلك، وأرسلت نسخ عدة بذلك إلى جميع أعضاء العصبة [٣٢].

خامساً- مشكلة الموصل والحدود العراقية التركية :

عدت مشكلة الموصل من أهم القضايا في تاريخ الدولة العراقية الحديثة، فقد شغلت الحكومة العراقية، لاسيما بعد انتهائها من إقرار معاهدة عام ١٩٢٢، وتعود أصول هذه المشكلة إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فبعد هزيمة القوات العثمانية امام القوات البريطانية في العراق، عقدت بين الطرفين هدنة مندروس في٣٠/تشرين الأول/١٩١٨. وأحتلت القوات البريطانية بعد ذلك مدينة الموصل، مستندة في ذلك على المادة السابعة من الهدنة المعقودة والتي تجيز للحلفاء احتلال أي نقاط عسكرية مهمة في حالة وجود ما يهدد سلامة قواتها. وكانت الحكومة التركية قد حشدت قواتها على الحدود العراقية- التركية، مطالبة بولاية الموصل على أساس أنه قد تم احتلالها من قبل القوات البريطانية بعد عقدهاالهدنه، وقد تنازلت تركيا بموجب معاهدة سيفر مع الحلفاء في ١٠/اب/١٩٢٢ عن العراق بأجمعه بما فيه ولاية الموصل.

وسعت بريطانيا إلى أيجاد حل لمشكلة الموصل، فعقدت مؤتمر لوزان الأول في ٢٠/تشرين الثاني/١٩٢٢ ومؤتمر لوزان الثاني في ١٣/نيسان/١٩٢٣. غير أن التوقيع على معاهدة لوزان في ٢٤/تموز/١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء لم يحل مشكلة الحدود بصورة نهائية بين تركيا والعراق. إذ نصت المادة الثالثة منها على أن يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بشكل ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر، وإذا لم تحل تلك المشكلة خلال تلك الفترة ترفع قضية الموصل الى عصبة الأمم. كما تم عقد مؤتمر القسطنطينية في ١٩/ ايار/١٩٢٤ لحل المشكلة، إلا أنه فشل أيضاً فتم إحالة القضية إلى مجلس عصبة الأمم [٣٣].

قررت عصبة الأمم في ٣٠/ايلول/١٩٢٤ تأليف لجنة دولية تقدم لمجلس عصبة الأمم كل المعلومات والمقترحات الخاصة بمشكلة الموصل وللاطلاع على أراء أهلها. لمساعدة مجلس عصبة الأمم على إصدار قراره النهائي بشأن الموصل لقد ارتبط قيام تلك المشكلة وتطورها بالناحية البشرية والمتمثلة بوجود أقلية تركية في المنطقة التي ادعت تركيا بتبعيتها لها. فقد أشار نص ميثاقها الوطني إلى دمج ولاية الموصل من حدود جبل حمرين شرقي نهر دجلة إلى الفتحة غربي دجلة ضمن الدولة التركية. وإزاء تمسك بريطانيا بالموصل والعراق، تبنت تركيا سياسة مناوئة لها في المناطق التي كانت تحتلها، لاسيما المجاورة منها لتركيا. فكانت تحرض الأهالي وشيوخ العشائر ووجهاءهم على ضرب القوات البريطانية في العراق[٣٤].

فضلاً عن بثها للدعاية الإعلامية في صحفها بأحقيتها في الموصل، واستطاعت أن تؤثر في العناصر التركمانية التي تسكن في مدينة الموصل، الذي تمنى قسم منهم عودة العثمانيين إلى حكم العراق، وقد تأثر قسم من الناس وبعض الأسر المتنفذة بالموصل بالناحية الدينية في تأييدهم للطموحات التركية ورغبتهم بعودة حكم العثمانيين، وشكلوا جمعية للترويج لذلك، وبأن البريطانيين سيتخلون عن الموصل لتركيا.

فقامت العناصر الوطنية بتشكيل جمعية للدفاع الوطني عن عروبة الموصل، لمقاومة المطالب التركية بضم الموصل، و تهيئة الأفكار من خلال توجيه دعوة وطنية لاستقبال لجنة عصبة الأمم، والتأكيد لها عن تمسك الشعب بوحدته الوطنية بما فيها ولاية الموصل، فضلاً عن توزيع الأعلام العراقية بمختلف أحجامها للمواطنين في المدينة والأقضية والنواحي والقرى التابعة لها، والقيام بحملة دعائية في مختلف مناطق الموصل لشرح أبعاد خطورة المطالب التركية بولاية الموصل، وحال المدينة إن تم فصلها وإلحاقها بتركيا من خلال فقدانها لهويتها الوطنية وخصوصيتها العربية[٣٥].

كما أخذت الحملات الصحفية في الصحف العراقية الحكومية تؤكد أحقية العراق بالموصل، وترد في مقالاتها على تمسك الأتراك وتعنت الحكومة التركية في مطالبتها بالمدينة، من خلال إبراز أهمية الموصل بالنسبة للعراق من النواحي الاقتصادية والعنصرية والعسكرية. وقد كان لتلك الحملات أثرها الواضح على أهل الموصل، من خلال كثرة البرقيات التي أرسلوها إلى الحكومة العراقية تعلن فيها وقوفها إلى جانبها في أحقية العراق بالموصل[٣٦]. أما حقيقة الصراع التركي البريطاني فكان متمثلاً بالعامل الاقتصادي، لما تملكه المدينة من كميات كبيرة من النفط، فضلاً عن مواردها الزراعية والحيوانية الأخرى[٣٧].

ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) Lowid gorg في كلمته التي ألقاها في مجلس العموم البريطاني قبل توقيع اتفاقية سان ريمو في عام ١٩٢٠، ورداً على الحملة البرلمانية البريطانية المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن العراق ما نصه ((ربما تخلينا عن البلاد العراقية كلها، لكني لا أفهم الحكمة من انسحابنا من الجزء الأهم الذي يبشر بالخير العميم، فولاية الموصل ذات موارد عظيمة لأن فيها رواسب نفطية غنية، ولعلها أغنى الموارد في العالم٠ فماذا سيحصل لو خرجنا منها))[٣٨].

أما تركيا فقد أدركت هي الأخرى أهمية نفط الموصل، وأخذت تساوم شركات النفط الأجنبية والأطراف الدولية لمساعدتها في ذلك، مقابل منحها لامتياز النفط. وحصلت بريطانيا على معلومات تؤكد على أن الفرنسيين اتصلوا بالأتراك عارضين عليهم مساعدتهم ودعمهم لهم بالسلاح في حربهم ضد اليونانيين.وذلك مقابل بعض الامتيازات، ومنها امتياز نفط الموصل [٣٩].

وصلت اللجنة التي بعثتها عصبة الأمم إلى الموصل في ٢٧/كانون الثاني/١٩٢٥، وبدأت أعمالها على نطاق واسع، من خلال قيامها بالزيارات العديدة لمركز المدينة والأقضية والنواحي التابعة لها وأجرت العديد من اللقاءات والاتصالات مع سكان المدينة لمعرفة رغباتهم وأرائهم في مستقبل المدينة ومصيرها. وفي ١٩/اذار/١٩٢٥ أنهت اللجنة أعمالها وقررت مغادرة العراق وقدمت تقريراً لمجلس عصبة الأمم في ١٦/تموز/١٩٢٥ [٤٠]. تكون من (١١٣) صفحة مع إحدى عشرة خارطة، وأكدت في صفحة رقم (١١١) منه

على وجوب عدم تقسيم الموصل وضمها إلى العراق، فضلاً عن مراعاة حقوق وطموحات الأقليات الأخرى كالأكراد والمسيحيين وغيرهم[٤١].

أعلن مجلس عصبة الأمم في قراره المؤرخ في ١٦/كانون الأول/١٩٢٥ عن إعطائه الموصل للعراق وأحقيته بها. فاستقبلت الحكومة العراقية والشعب العراقي ذلك القرار بسرور وابتهاج كبيرين.وأرسلت الحكومة العراقية رسالة إلى الحكومة البريطانية وإلى مجلس عصبة الأمم. مبينة فيها عن امتنانها للقرار العادل الذي اتخذته عصبة الأمم بخصوص الموصل في ضمها إلى العراق وتوقيع المعاهدة الثانية يوم ١٣/كانون الثاني/١٩٢٦ [٤٢].

وهكذا أدركت تركيا عدم قدرتها على مجابهة عصبة الأمم والتحديات البريطانية ودخلت في مفاوضات مع بريطانيا والعراق، انتهت بتوقيع اتفاقية ثلاثية بين العراق وتركيا وبريطانيا في ٥/حزيران/١٩٢٦، اعترفت بموجبها تركيا ببقاء الموصل جزء من العراق، والتنازل عن ادعاءاتها بها، مقابل ١٠٪ من عائدات نفط الموصل لمدة ٢٥ عاماً، وإقامة علاقات حسن جوار بين البلدين [٤٣]. سعت بريطانيا للاستحواذ على الثروات النفطية في الموصل والمحافظة على مصالحها الاقتصادية فيه. كما أن من الأفضل لها أن يكون نفط الموصل ضمن حدود العراق الذي تحتله، من أن يوجد في تركيا المستقلة[٤٤].

سادساً- المعاهدة العراقية ـ البريطانية الثالثة عام ١٩٢٧:

لم تتوقف الحركة الوطنية والحكومات العراقية المتعاقبة عن مساعيها في تعديل المعاهدات العراقية – البريطانية السابقة، بالرغم من انشغالها بمشاكل البلاد، لاسيما مشكلة الموصل منها. ودعت إلى تعديل القضايا المتعلقة بالمسائل العسكرية والمالية، وإصرارها على إنهاء الانتداب وتحقيق الاستقلال. وعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا قائمة على المساواة، لتحل محل المعاهدات والاتفاقيات السابقة [٤٥].

كان العراقيون حكومة وشعباً يشعرون بأن إدارة البلاد في الواقع هي بيد الموظفين البريطانيين، كما كانوا يشعرون بثقل أحكام المعاهدات والاتفاقيات التي قيدتهم بريطانيا بها. ولذلك بذلت الحكومة العراقية كل جهد للتخفيف من النفوذ البريطاني في تسيير شؤون البلاد، وإتباع سياسة خذ وطالب. وعلى هذا الأساس بدأت بالاتصالات مع بريطانيا، وأكدت في كتاب مرفوع إلى الملك فيصل أوضحت فيه بوجوب إنهاء المسائل المتعلقة بمسألة دخول العراق في عصبة الأمم ، وتعديل الاتفاقيات السابقة وعقد معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية. وعلى أثر ذلك ألفت الحكومة العراقية لجنة لتدقيق الأوراق المتعلقة بالمفاوضات السابقة التي جرت من قبل، حول الاتفاقيات المالية والعسكرية بين الطرفين.وقد اجتمعت اللجنة الوزارية عدة مرات ودرست المراسلات

والاتفاقيات السابقة. وأوضحت عن رغبتها في عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٢٢ المعدلة بمعاهدة ١٩٢٦.

أما بالنسبة للحكومة البريطانية فقد كانت رغبتها مخالفة للحكومة العراقية ولطموحات الشعب العراقي. فقد كانت حريصة على إبقاء انتدابها طيلة ٢٥ عاماً داخل معاهدة، مدعية أن من مصلحة العراق أن لا يجري أي تعديل في علاقاته القائمة معها وعلى أساس المعاهدات السابقة [٤٦].

وعلى أثر ذلك سافر الملك فيصل إلى لندن للبدء بالمفاوضات مع الحكومة البريطانية والإشراف عليها، وتبعه بعد ذلك رئيس وزرائه جعفر العسكري مزوداً بالسلطة الكاملة لاستئناف المفاوضات [٤٧].

افتتحت المفاوضات رسمياً في ٢٥/تشرين الأول/١٩٢٧ برئاسة الملك فيصل الأول ورئيس وزرائه جعفر العسكري عن الجانب العراقي، والمندوب السامي البريطاني (هنري دوبس) Hnre Dobs، وكانت مطالب العراق تتلخص في دخول عصبة الأمم عام ١٩٢٨، وتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية المتفرعة من المعاهدة العراقية – البريطانية عام ١٩٢٢، تعديلاً يتفق والأماني الوطنية والعهود التي قطعتها الحكومة البريطانية للحكومة العراقية. فرفضت الحكومة البريطانية تلك المطالب بحجة أن وضع العراق الحالي لا يؤهله لدخول العصبة. وبعد جلسات عدة ومفاوضات وقع العراق على المعاهدة في ١٤/كانون الأول/١٩٢٨. وعرضت على مجلس الوزراء العراقي في ١٨منه [٤٨]. وكان أهم ما جاء فيها البند الأول الذي نص على اعتراف بريطانيا بالعراق كدولة مستقلة ذات سيادة، والبند الثامن الذي أصبح بموجبه الطريق مفتوحا أمام العراق لدخول عصبة الأمم. أما بقية البنود فإنها لا تختلف عما جاء في المعاهدات السابقة [٤٩].

وبعد نشر المعاهدة في بغداد ثارت ضجة كبيرة ضدها كونها لم تحقق طموحات الشعب العراقي في الاستقلال التام. ونتيجة لذلك استقالت وزارة جعفر العسكري، وتم على أثرها حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب لاستفتاء رأي البلاد في المعاهدة.وحين عرضها على مجلس النواب رفضها بشدة، مما اضطر بريطانيا على سحبها، وأبدت موافقتها على عدم الأخذ بها[٥٠].

سابعاً- الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ والعراق :

عانت المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن التاسع عشر من أزمات اقتصادية متعاقبة، إلا أنها بدأت تتخذ بعد عام ١٨٧٥ طابعاً عالمياً. بسبب التشابك الكبير والتطور الذي حصل على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم. إلا أن أصعب أزمة اقتصادية وأشدها حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٢٩ وألقت بظلالها على اقتصاديات مختلف دول العالم، واختلفت عن سابقاتها بسبب استمرارها لعدة سنوات حتى عام ١٩٣٣، وقدرت

خسائرها الاقتصادية بأنها كانت تعادل كلفة الحرب العالمية الأولى برمتها. فأنخفض مجمل الإنتاج العالمي في سنوات الأزمة بمقدار يزيد عن الثلث.

كما تركت الأزمة آثاراً عميقة جداً على الحياة الاقتصادية في البلدان المتخلفة، فقد وجدت تلك البلدان صعوبات كبيرة في تصريف منتوجاتها،بسبب تقلص اعتماد البلدان الصناعية عليها، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار تلك المنتجات. لذا فإن ثقل آثار الأزمة تركز بشكل أكبر على الفئات المتوسطة الدخل كالعمال والفلاحين والموظفين وغيرهم. فكان من الطبيعي جداً أن تترك الأزمة الاقتصادية آثارها على الحياة السياسية الداخلية والخارجية للدول الرأسمالية والبلدان المرتبطة بها. فقد نشطت حركات التحرر الوطني لشعوب البلدان المستعمرة مستفيدة من الظروف المناسبة التي هيأتها الأزمة الاقتصادية لنشاطها(٥١).

ألفت المنتجات الزراعية والحيوانية العراقية من تمور وصوف وعرق سوس العنصر الأساسي في العلاقات التجارية للعراق مع تلك البلدان. فإن وجهة صادرات العراق من عرق السوس كانت الولايات المتحدة تقريباً. الأمر الذي دفعها إلى تأسيس شركة في البصرة وبغداد في عام ١٩٠٤ لاستئجار أراضي محصول عرق السوس وكذلك في الموصل فيما بعد عام ١٩١١ (٥٢).

لقد كان الجزء الكبير من المجتمع العراقي خلال الحكم العثماني ذا طبيعة عشائرية، وقد ادى ذلك دوراً اجتماعياً وسياسياً خطيراً فيما بعد. وكانت أغلب الموارد المادية والبشرية بيد سلطة شيوخ العشائر، التي اكتفت اكتفاءً ذاتياً واستقلت عن السلطة المركزية. وقدرت سيطرة العشائر بحدود ٩٠٪ من أراضي العراق. واستمر نفوذ العشائر خلال فترة الاحتلال البريطاني للعراق، حيث رسخت سلطات الاحتلال سلطة شيوخ العشائر على الأراضي الزراعية، مما أدى إلى أن يعيش الفلاحون وهم الغالبية العظمى وضعاً اقتصادياً صعباً(٥٣).

أما الصناعة فقد كانت عبارة عن صناعة يدوية يمارسها قلة من الناس لسد الحاجة من المواد الأساسية. فاتصفت بكونها صناعة متخلفة ومحدودة الإنتاج، وتتمثل بصورة رئيسة في وجود الحرف والصناعات اليدوية الموروثة، التي اقتصرت بدرجة أساسية على المنتجات الزراعية، كصناعة الدبس وكبس التمور والألياف والحياكة وغيرها من الصناعات الحرفية الأخرى. فضلاً عن قلة رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعة. كما سادت المجتمع العراقي مظاهر الفقر والجهل، اذ كان قسم كبير من السكان يعيشون في مساكن بدائية مصنوعة من الطين والقصب (٥٤).

وعلى هذا الأساس فلم يبق العراق بمعزل عن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان من الطبيعي أن تنعكس صعوبات الاقتصاد البريطاني في تلك السنوات على العراق بشكل عام. وتعرض البلد إلى كساد تجاري واقتصادي.

فضلاً عن الصعوبات في الميزانية العامة للبلاد في دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين[٥٥].

حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة لاسيما بعد تسلم الملك فيصل الأول العرش تطوير الاقتصاد العراقي. فأكد الملك فيصل في خطبة له في ٢٦/تموز/١٩٢٥ على العلاقة العضوية بين الاستقلال السياسي والاقتصادي، وأنه لا استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي. وأكد على وجوب الاهتمام بالاقتصاد ولاسيما في الأمور الزراعية والتجارية وغير ذلك من المرافق الحيوية الأخرى، لتفادي كل عبء مالي يقع على عاتق الدولة المنتدبة التي كانت نفسها تعاني من صعوبات اقتصادية[٥٦].

كما لجأت الحكومة العراقية إلى بعض الإجراءات للتخفيف من آثار الأزمة من خلال إلغاء وزارة الزراعة والري، وإصدار قانون نصف الراتب للموظف المتقاعد والاستغناء عن خدمات الموظفين التي تقتنع الحكومة بوجوب الاستغناء عنهم، فضلاً عن تخفيض رواتب الموظفين الآخرين،كما قامت برفع ضريبة الدخل في عام ١٩٣٠ بمقدار ٥٠٪ لتخفيف الأزمة عن ميزانية الدولة في سنوات الأزمة الاقتصادية. كما أصدرت قوانين أخرى جديدة كرسوم البلديات. مثل فرض الرسوم على الكلاب والحمير والسيارات والجسور وإجازات البناء والحرف وغيرها[٥٧].

ومن الطبيعي أن تلقي تلك الإجراءات بظلالها على الحياة السياسية والفكرية في العراق، وقد ترجم ذلك بالقيام بإضراب عام وشامل احتجاجاً على هذا المرسوم، فأغلقت الحوانيت والمخازن والمطاعم والمقاهي وغيرها في عموم البلاد، واستمر حتى ١٨/تموز/١٩٣١،اذ عمت التظاهرات وكثرت اجتماعات المتظاهرين، كما وقعت مصادمات بينهم وبين الشرطة، فاضطرت الحكومة العراقية إلى التخفيف من خلال حذف بعض الرسوم وتخفيف القسم الآخر.

استمر الإضراب، وقابل وفد من قادة العمال المتظاهرين وزير الداخلية. وطالبوه بإلغاء جميع الرسوم والضرائب التي فرضت سابقاً. وتطورت المظاهرات بشكل واسع وكبير ودعت إلى سقوط الملكية وقيام الجمهورية وبسقوط الوزارة وهتفوا بحياة المعارضة.وواجه نوري سعيد قسم من رؤساء الجمعيات وأصحاب المصالح للتفاهم معهم حول كيفية إنهاء الإضراب.إلا أنه بعد ذلك أصدر بياناً هدد فيه المضربين بإنهاء إضرابهم وإصدار الأحكام العرفية لإنهاء الإضراب. واستطاع نوري سعيد أن يعيد الأمور إلى نصابها بسبب إعطائه العفو الإجمالي عن الضرائب الجديدة والقديمة، فضلاً عن قيام الحكومة بعمليات اعتقالات وإبعاد واسعة بحق قادة الأحزاب الذي انتهى في ١٨/تموز/١٩٣١ [٥٨].

ثامناً- معاهدة عام ١٩٣٠ ودخول العراق عصبة الأمم :

تعد معاهدة ١٩٣٠ من أهم المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا، فعلى المستوى الداخلي فإنها ألغت الانتداب عن العراق وأوصلته إلى عصبة الأمم، وخلصته من الأعباء المالية التي كانت تتحملها تجاه الموظفين البريطانيين، فضلاً عن إطلاق يد الحكومة في التمثيل الدبلوماسي الخارجي وإيصاله إلى مصاف الدول المستقلة، وجعلت الشعب العراقي يحكم نفسه بنفسه. أما على المستوى الخارجي فإنها أصبحت الأساس الذي عقدت على غراره المعاهدات مع البلاد العربية الأخرى، ورسمت الخطوط الرئيسة لها في ما بعد(٥٩).

كانت وزارة ناجي السويدي عام ١٩٢٠ قد تزامن مجيئها مع تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وكان من الطبيعي جداً إزاء هذا الوضع الاقتصادي الصعب أن تحاول الحكومة العراقية تقليص نفقات دار الاعتماد البريطاني، وعدد الموظفين الأجانب في الدولة، مما أثار ذلك حفيظة البريطانيين، لاسيما أن المعارضة العراقية كثفت من انتقاداتها للسياسة البريطانية وأجبر هذا الأمر رئيس الوزراء إلى التصلب أمام البريطانيين لإرضاء المعارضة التي كانت تطالب بوجوب دخول العراق عصبة الأمم قبل عقد المعاهدة الجديدة، ورفضت الحكومة البريطانية مطالب الحكومة العراقية وإجراءاتها، ورفضت إعفاء العراق من تبعاته المالية إلا بعد عام ١٩٣١، وانتقدت وزارة ناجي السويدي باعتبارها لا تحضى بتأييد الملك فيصل، الذي كان يخشى من عدم قدرة ناجي السويدي بالقيام بالمهام الخطيرة التي تنتظر العراق قبل دخوله عصبة الأمم، فاستقال ناجي السويدي على أثر ذلك في ٩/اذار/١٩٣٠، وألف من بعده نوري السعيد وزارته الأولى في ٢٣/اذار/١٩٣٠ (٦٠).

بدا واضحاً منذ البداية أن الهدف الأساسي من تأليف نوري السعيد للوزارة هو عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا تحل محل المعاهدات السابقة. وكانت بريطانيا قد أعدت مسبقاً أسس المعاهدة الجديدة وحددت النقاط الرئيسة لطرحها على مائدة المفاوضات مع الجانب العراقي، وقد أشارت إلى ذلك الصحافة في الخارج. أما نوري السعيد فقد باشر ببذل الجهود لإنجاز المعاهدة الجديدة بعد أيام قلائل من تسنمه الوزارة. وعمل على تخطي كل الصعوبات، فقد اجتمع مع ممثلي الصحف المحلية وبين لهم صعوبة الموقف السياسي، ودعاهم إلى تجنب كل ما من شأنه أن يمس بمشاعر البريطانيين ويعكر جو المفاوضات، واتفق معهم على نشر المعاهدة باللغتين العربية والإنكليزية بعد التوقيع عليها وبدون أي تعليق. كما قام نوري السعيد بإجراءات أخرى منها تأجيل استيفاء الرسوم التي فرضتها الحكومة العراقية على بساتين الكويت والمحمرة في البصرة والتي منحت لهما من قبل السلطات البريطانية، ومنع الاحتفال بذكرى ثورة العشرين.

بدأت المفاوضات الرسمية بين الطرفين في ٣/نيسان/١٩٣٠، وقد اتسمت بالسرية وبكتمان شديد خوفاً من إثارة الرأي العام. وكان الجانب العراقي برئاسة الملك فيصل ونوري السعيد، والجانب البريطاني برئاسة المندوب السامي البريطاني (فرنسيس همفريز) Frnces Hmfrez [٦١].

لقد أثار الكتمان الشديد الذي أحاطته الحكومة بسير المفاوضات في المعاهدة المعارضة العراقية، وأثارت الشكوك لديها ووجهت انتقاداتها الشديدة لذلك، واعتبرته دليل على عدم وجود الأسس التي تسير عليها المفاوضات لعقد المعاهدة. كما انتقدت ترأس الملك فيصل للمفاوضات باعتباره مصون غير مسؤول، وأنها يجب أن تلقى على عاتق رجاله المسؤولين، ويجوز لهم أن يستمدوا منه الآراء والمشورة بصورة غير مباشرة[٦٢].

تم التوقيع على المعاهدة العراقية – البريطانية يوم ٣٠/حزيران/١٩٣٠، التي اصبحت نافذة المفعول حين دخول العراق عصبة الأمم. وفي ١/تموز/١٩٣٠ تم حل مجلس النواب والبدء بانتخابات مجلس جديد. وفي ١٩منه تم نشرها بالصحف المحلية [٦٣].

وألحقت بمعاهدة ١٩٣٠ اتفاقية مالية تحدد تعهدات العراق تجاه بريطانيا، وجاءت تحت ثلاثة عناوين (الأعمال العسكرية، السكك الحديدية، ميناء البصرة) ففيما يخص الأعمال العسكرية تشتري الحكومة العراقية موجودات القواعد العسكرية الجوية التي تجلو بريطانيا عنها بثلث سعر الكلفة. وتواصل بريطانيا رفع أيجار كل الممتلكات التي تحتفظ بها، على أن تؤجر القواعد الجديدة مجاناً إذا أقيمت على أرض بور، أما إذا أقيمت على أراضي غير حكومية، فتقوم الحكومة العراقية بتأجيرها على حساب بريطانيا.

أما فيما يخص موضوع السكك الحديدية فيتم تسويته بخمسة أعوام، فباستثناء شريط صغير نسبياً، وجد نظام السكك الحديدية نتيجة للحرب وأوجدته بريطانيا، ومنذ ذلك الوقت تم تشغيله في ظل صعوبات مالية كبيرة، ويرجع سبب الصعوبات إلى الرواتب العالية للملاكات البريطانية.

كما أنه لم يكن ممكناً للسكك الحديدية أن تصل إلى ما وصلت إليه من كفاءة بدون وجود الملاكات البريطانية. وكما هو الحال بالنسبة لسكك الحديد، فكذلك هو الحال لميناء البصرة، ففي عام ١٩١٤ لم يكن ميناء البصرة موجوداً كما هو عليه الآن، فاليوم هو مؤسسة مزدهرة، فقد تسلمت إدارته الحالية التي كانت مصلحة تابعة لوزارة المالية العراقية معدات الميناء من الحكومة البريطانية عام ١٩٢٠ بمبلغ متفق عليه يدفع على مدى ٣٠ سنة بفائدة ٥٪ وبموجب الاتفاقية الجديدة تحصل الحكومة العراقية على الملكية القانونية [٦٤].

سببت الأوضاع الداخلية التي أعقبت نشر المعاهدة على الرأي العام صعوبات كبيرة جداً للحكومة العراقية، متمثلة ببرقيات الاحتجاج من مختلف أنحاء العراق، فضلاً عن المعارضة السياسية في بغداد وأثرها في توجيه الرأي العام عن طريق صحافتها، مستغلة رفض الشعب العراقي للمعاهدة والوزارة

التي فاوضت من أجلها. وقد كانت المعارضة نشطة وقوية ومستمرة، لاسيما بين فئتي الشباب والطلاب، لاسيما طلاب كلية الحقوق الذين أدركوا قبل غيرهم مساوئ المعاهدة ومخاطرها على مستقبل العراق،فأعلنوا الإضراب والقيام بتظاهرات سلمية شجباً للمعاهدة. كما استجابت فئات الشعب الأخرى في رفضها للمعاهدة، من خلال إغلاق المحال التجارية والقيام بالتجمعات. وما كان من الحكومة إلا أن قامت بمنع تجمعات المتظاهرين بالقوة، وأغلقت كافة الصحف التابعة للأحزاب المعارضة لها[٦٥].

لم يبقَ أمام بريطانيا بعد عقد معاهدة ١٩٣٠ كونها الدولة المنتدبة ولجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم سوى اتخاذ بعض الإجراءات الشكلية لاستكمال مستلزمات انضمام العراق إلى المنظمة الدولية. وأعدت بريطانيا تقريراً شاملاً عن العراق وتطوره في ظل فترة الانتداب. وبعد أن بتت لجنة الانتدابات الدائمة التابعة لعصبة الأمم في جميع الوثائق المقدمة لها بصدد دخول العراق في عصبة الأمم بما في ذلك المعاهدة الأخيرة المعقودة بين العراق وبريطانيا، اتخذت قرارها يوم ٣٠/تشرين الأول/١٩٣١ بفتح أبواب المنظمة الدولية أمام العراق، كون التعهدات التي قطعها لبريطانيا ليس فيها ما يقيد سيادة الدولة من وجهة نظرها.

وأخيراً قرر مجلس عصبة الأمم في ٣/تشرين الأول/١٩٣٢، قبول العراق رسمياً في عصبة الأمم، وهكذا أصبح العراق العضو السابع والخميسن في عصبة الأمم وأول دولة تحررت من نظام الانتداب وأول دولة عربية تنال الاستقلال[٦٦].

الهوامش:

١- جودت جلال كامل عبد اللطيف التكريتي، التنافس البريطاني – الألماني في العراق ١٩٣٣-١٩٤٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت – كلية التربية، ٢٠٠٤، ص١٤.
٢- خالد عبد الستار سالم الكبيسي، السير همفريز وأثره في السياسة العراقية ١٩٢٩-١٩٣٥، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية – معهد العلوم السياسية (معهد القائد المؤسس سابقاً)، ٢٠٠٢، ص٧.
٣- نبيل شاكر وادي الجبوري، العلاقات العراقية المصرية ١٩٣٢-١٩٥٢ دراسة تاريخية للعلاقات السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد – كلية التربية – ابن رشد، ١٩٨٨، ص٥.
٤- لزيادة المعلومات عن الأحتلال البريطاني للعراق ينظر : سرارنلد تي. ويلسون، بلاد مابين النهرين بين ولاءين، ترجمة فؤاد جميل، بغداد، مطابع دار الجمهورية، ١٩٦٩، ج١ ص٢٩.
٥- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني، موسكو،دار التقدم، ١٩٧١، ص٤٦٣.
٦- صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، القاهرة، مطبعة محمد عبدالكريم حسان، ١٩٩٨، ص١٧٧.
٧- محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص١٨٦.
٨- خالد عبد الستار سالم الكبيسي، المصدر السابق، ص١٤.
٩- إبراهيم سعيد البيضاني، تاريخ العالم المعاصر ١٩١٤ – ١٩٥٨، بغداد، مطبعة المشرق العربي، بغداد،٢٠٠٤، ص٣٠-٣١.
١٠- فارس محمود فرج الجبوري، وقائع ثورة العشرين في ضوء مواد صحيفة العراق - دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تكريت – كلية التربية، ٢٠٠٢، ص٤٥.
١١- إلبرت م. منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٨، ص١٥٧-١٥٨.
١٢- صالح محمد حاتم، صحيفة الاستقلال في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠ - ١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ١٩٨٥، ص٦٥.
١٣- علي كاظم حمزة الكريعي، محمد مهدي البصير ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بابل – كلية التربية، ٢٠٠٦، ص ١٠٦.
١٤- صالح محمد حاتم، المصدر السابق، ص٧٠.
١٥- وميض جمال عمر نظمي وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، (د.ت)، ص١٤٧.
١٦- علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، بغداد، مطبعة الأديب البغدادية، الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص٢٢٧.
١٧- أحمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠، ص٢٥-٢٦.
١٨- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، دور الملك فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، بغداد، مطبعة جامعة تكريت،ط٣، ٢٠٠٦،ص٣٥-٣٦.

١٩- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٧، ١٩٨٩،ج٣، ص١٠.
٢٠- أحمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص٣١.
٢١- عالية حسين علي، محمد باقر الشبيبي – آراؤه ومواقفه حتى عام ١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة المستنصرية – كلية الاداب،٢٠٠١، ص١٠٥-١٠٦.
٢٢- رجاء حسين حسني الخطاب، العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧ -دراسة في تطور العلاقات العراقية والبريطانية،النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٦، ص٢٧٢-٢٧٤.
٢٣- عبد الامير هادي العكام، الحركة الوطنية في العراق ١٩٢١ -١٩٣٣، النجف، مطبعة الاداب، ١٩٧٥، ص١١١ – ١١٢.
٢٤- لزيادة المعلومات عن بنود المعاهدة ينظر : هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد،دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩، ج٢، ص٥١٣-٥١٨.
٢٥- لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، مطبعة الخلود، ١٩٨٨، ص٦٦-٦٧.
٢٦- عبد الرزاق عبد الدراجي، جعفر أبو ألتمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨- ١٩٤٥، بغداد، دار الحرية للطباعة، ط٢، ١٩٨٠، ص٢١٢.
٢٧- أحمد كامل أبو طبيخ، السيد محسن أبو طبيخ – سيرة وتاريخ، بغداد، مطبعة الزمان،١٩٩٩، ص١٤٦.
٢٨- البرت م.منتشاتشفيلي، المصدر السابق، ص٢٣٢.
٢٩- المصدر نفسه، ص٢٣٦.
٣٠- عبد الرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد – كلية الاداب، ١٩٨٥،ص٩٦-٩٨.
٣١- هنري فوستر،نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، بغداد،دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩، ج١، ص١٩٩-٢٠٢.
٣٢- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١،ص٢٣٩-٢٤١.
٣٣- سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي، الموصل في سنوات الانتداب البريطاني ١٩٢٠- ١٩٣٢،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل – كلية الاداب، ٢٠٠٢، ص٤٠-٤١.
٣٤- علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا ١٩٢٦-١٩٢٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص٦١.
٣٥- رعد أحمد أمين، عبد المنعم الغلامي- نشاطه الثقافي ودوره الوطني ١٨٩٩-١٩٦٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الموصل – كلية الاداب، ٢٠٠٥، ص١٧٧-١٧٩.
٣٦- لطفي جعفر فرج عبد الله، المصدر السابق، ص٧٧-٧٨.
٣٧- هنري فوستر، المصدر السابق، الجزء الأول، ص٢٣١.
٣٨- علي حمزة عباس عثمان الصوفي، المصدر السابق، ص٦١.
٣٩- المصدر نفسه، ص٦٣.
٤٠- سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي، المصدر السابق، ص٤١-٤٢.
٤١- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٧، بغداد، ١٩٨٨، ج٢، ص٢٦.

٤٢- فاضل حسين، مشكلة الموصل، بغداد، مطبعة اسعد،١٩٦٧، ص٢٣٧.
٤٣- علي حمزة عباس عثمان الصوفي، المصدر السابق، ص٦٦.
٤٤- البرت م. منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص٢٥٠.
٤٥- سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي، المصدر السابق، ص٣٥.
٤٦- احمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص١١٠-١١١.
٤٧- عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ص٤٨-٤٩.
٤٨- عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق،ص٢٥٦-٢٥٨.
٤٩- خالد عبد الستار سالم الكبيسي، المصدر السابق، ص٨٠-٨١.
٥٠- أحمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص١٣٨-١٣٩.
٥١- كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر – دراسة تحليلية، بغداد،دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧، ص٨٧-٩٢.
٥٢- أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، بغداد، مطبعة الرفاه، ٢٠٠٦، ص ٢٤-٢٥.
٥٣- نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد، مطابع دار آفاق عربية، ١٩٨٤، ص٤٥-٤٦.
٥٤- خالد عبد الستار سالم الكبيسي، المصدر السابق،ص١٧-٢١.
٥٥- علي حمزة عباس عثمان الصوفي، المصدر السابق، ص٨٦.
٥٦- عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص٢٥٢-٢٥٣.
٥٧- كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص١٠٥-١١٠.
٥٨- عبد الأمير هادي العكام، المصدر السابق، ٣٨٣-٣٨٧.
٥٩- أحمد رفيق البرقاوي، المصدر السابق، ص١٤٩.
٦٠- عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص٣٠٧-٣١٠.
٦١- عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق، ١٧٢-١٧٤.
٦٢- عبدالرزاق عبد الدراجي، المصدر السابق، ص٢٨٠.
٦٣- لزيادة المعلومات عن هذه المعاهدة ينظر :عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٣،ص٢١-٢٥.
٦٤- اللورد لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال، ترجمة الدار العربية للموسوعات، بيروت، مطبعة الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢، ص١٤٥-١٤٦.
٦٥- فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، بغداد، منشورات وزارة الأعلام، ١٩٧٧، ص٣١٠-٣١١.
٦٦- عبد المجيد كامل عبد اللطيف، المصدر السابق، ص٣١٥-٣١٧.